السنة الثانية ليسانس

دراسات لغوية

مادة: علم النحو

المجموعة: 4

نوع الدرس: تطبيق

اسم الأستاذ

أحمد غرس الله

تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه، وعدم تطابقهما

عرفنا قبل قليل أن المبتدأ نوعان: نوع يحتاج إلى خبر حتماً، ونوع لا يحتاج إلى خبر وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل، على حسب نوع المشتق. غير أن هذا الوصف قد تتوارد عليه حالات مختلفة تترتب عليها أحكام إعرابية مختلفة.

فالوصف المشتق الرافع لاسم بعده يرتبط إعرابه بصيغة لفظه وصيغة لفظ مرفوعه. ونعني بالصيغة هنا المطابقة النوعية والعددية بينهما. فقد تكون المطابقة بينهما تامة في النوع والعدد، وقد تكون في العدد دون النوع؟. وإعراب الوصف المشتق الذي يرفع اسما بعده يكون على أساس هذه المطابقة. وسنعرض الآن للمطابقة وعدمها بين الوصف ومرفوعه لنعرف أوجه الإعراب الممكنة فيهما. وذلك كما يأتي:

- إذا كان الوصف متقدماً على مرفوعه، فلهما حالتان:

إحداهما أن يتطابقا في العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع).

- والأخرى ألا يتطابقا[1].

(أ) حالة التطابق:

(1) تطابق الوصف (المتقدم) مع مرفوعه في الإفراد: في هذه الحالة يكون كل من الوصف ومرفوعه مفرداً، نحو: أقائمٌ زيدٌ؟

ما مسموعٌ الباطل.

فكل من هذين التركيبين له وجهان إعرابيان:

الوجه الأول: فـ (قائم) مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

وكذلك (مسموع) مبتدأ وما بعده نائب فاعل.

---

1 ـ انظر عباس حسن: النحو الوافي: ج:1، ص: 453

الوجه الثاني: (قائم)، و(مسموع) خبران مقدمان وما بعدهما مبتدآن مؤخران.

وتجدر الإشارة إلى أن المطابقة في الإفراد على النحو السابق تقتضي المطابقة في التذكير والتأنيث حتما. فإن اختلفت في مثل: أمغردٌ في الحديقة عصفورة؟ وجب إعراب الوصف (مغردٌ) مبتدأ، والاسم المرفوع بعده فاعلاً. ولا يصح إعراب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً، وذلك لعدم تطابقهما في التأنيث، إذ لا يصح أن نقول: أعصفورة مغردٌ في الحديقة؟

كما لا يفوتنا أن نعلم أنه يجوز الإعرابان السابقان في الوصف إذا كان من الألفاظ التي يصح استعمالها بصورة واحدة أي لا تتغير صيغتها في جميع الاستعمالات؛ مثل كلمة (عَدُوٍّ)، فيصح: (اللصُ عدوٌّ). (اللصانِ عدوٌّ).(اللصوص عدوٌّ). (اللصة عدوٌّ). (اللصات عدوٌّ). وكذلك مثل كلمة (قُنْعَان) وهو الذي يقنع الناس بكلامه ويرضون برأيه. وكذلك كلمة (دِلاَص) من قولهم دِرعٌ دِلاَص، أي براقة. فمثل هذا النوع من الكلمات التي تلتزم صيغة واحدة في جميع الاستعمالات، يجوز أن يعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً أو نائب فاعل، حسب نوع المشتق، سد مسد الخبر، كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخراً.

(2) تطابق الوصف مع مرفوعه في غير الإفراد (التثنية والجمع):

وهذا نحو: (أقائمان الزيدان)

(ما ناجحان الطالبان)

(أحاضرون المعلمون؟)

(ما منتصرون المعتدون)

ففي مثل هذه التراكيب يعرب الوصف –في رأي جمهور النحاة– خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً. وإنما قال النحاة لا يجوز إعراب الوصف مبتدأ لأنه رفع اسماً بعده؛ وهو في هذه الحالة بمنزلة الفعل، والفعل لا تلحقه علامة تثنية أو

جمع إذا كان فاعله مثنى أو جمعا. وقد خالفهم في هذا الرأي بعض الدارسين وهي مسألة محل أخذ ورد ولا نريد أو نخوض فيها.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

والثانِ مبتدأٌ، وذَا الوصفُ خَبَرْ إنْ في سوى الإفرادِ طِبْقاً استَقَرْ

وهو يريد بالثاني الاسم المرفوع بعد الوصف فيعرب مبتدأ مؤخراً، ويعرب الوصف (الأول) خبراً مقدماً بشرط المطابقة في غير الإفراد.

(ب) **حالة عدم التطابق**: ونعني بها عدم مطابقة الوصف المشتق لمرفوعه في الإفراد والتثنية والجمع. وهذا كأن يكون الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو جمعاً؛ نحو:

أقادمٌ أخواك؟

أحاضر الغائبون؟

ما محبوب المهملون؟

فهذه الأمثلة صحيحة نحوياً ودلالياً بهذه الصورة الخالية من المطابقة. وفيها وجه إعرابي واحد. وهو أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده (مرفوعه) فاعلاً سد مسد الخبر أو نائب فاعل سد مسد الخبر أيضاً، وهذا على حسب صيغة الوصف.

ولا يجوز أن يعرب مرفوع الوصف مبتدأ لئلا يترتب على ذلك أن يكون (المبتدأ) مثنى أو جمعا والخبر مفرداً؛ فهذا لا يجوز؛ أي لم تتكلم بمثله العرب.

وإذا عكسنا الصورة السابقة؛ كأن نجعل الوصف مثنى أو جمعاً والاسم المرفوع مفرداً فإن التركيب يصبح فاسداً، مثل: ما محترمان اللئيم – أفائزان المجتهدون؟ – أحاضرون محمد؟ – أفائزون الرجلان؟

فكل هذه الصور الخالية من المطابقة غير صحيحة لأنها لا تؤدي معنى صحيحاً مفهوماً.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نجمل الحالات الإعرابية الخاصة بالوصف ومرفوعه في ثلاث:

الأولى: إذا لم يطابق الوصف ما بعده وجب إعرابه مبتدأ كما مرّ في الأمثلة.

الثانية: إذا طابقه في غير الإفراد (التثنية والجمع) وجب إعرابه في رأي جمهور النحاة خبراً، كما تقدم في شرح الأمثلة.

الثالثة: إذا طابقه في الإفراد، احتمل التركيب وجهين إعرابيين، كما رأينا عند شرح الأمثلة السابقة؛ نحو: أقارئ الجندي. فيجوز إعراب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب المرفوع بعده مبتدأ مؤخراً كما يجوز أن يكون المرفوع فاعلاً سد مسد الخبر.

ملاحظة: عرفنا أن المبتدأ إذا كان وصفاً فإنه يستغني عن الخبر، ويحتاج إلى اسم مرفوع بعده يتمم معه معنى الجملة. وهنا لابد أن نؤكد أن هذا الاسم المرفوع بعد الوصف يجب أن يكون مكتفى به؛ أي لابد أن يتمم معنى الجملة مع المبتدأ الوصف. فإن كان الاسم المرفوع بعده غير مكتفى به؛ أي لا يتم به معنى الجملة، نحو: أناجح أخواه زيدٌ؟ فلا تعرب كلمة (ناجح) مبتدأ، وكلمة (أخواه) فاعلاً سد مسد الخبر، لأن الجملة لا يتم معناها على هذا. فلا يصح أن نكتفي بقولنا: (أناجح أخواه؟). ولذلك يكون إعراب الجملة على النحو الآتي:

الهمزة: حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ناجح: خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أخواه: فاعل مرفوع بالألف. والهاء مضاف إليه.

زيد: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وتقدير الكلام: (أزيدٌ ناجح أخواه؟)[1].

---

1 ــ انظر عبده الراجحي: التطبيق النحوي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، سنة 1988م، ص:85

تعريف المبتدأ وتنكيره

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

علمنا مما تقدم عندما عرضنا لحدّ المبتدأ والخبر- أن الخبر هو اسم مرفوع يتضمن حكماً بأمر من الأمور على المبتدأ. وهذا يعني أن الخبر حكْمٌ، والمبتدأ محكوم عليه، وأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر. والأصل، في الجملة الاسمية، أن يتقدم المبتدأ على الخبر[1] ولذلك وجب أن يكون المبتدأ معرفة؛ لأن المحكوم عليه لابد أن يكون معْلوماً عند الحكم ولو إلى حدٍّ ما، وإلا كان الحكم لَغْواً لا قيمة له لصدوره على مجهول، وكانت الجملة غير مفيدة للمعنى التام الذي يحسن السكوت عليه. بل إنّ بَدْأ الكلام بمجهول يورث السامع حيرة تصرفه عن الإصغاء إلى الحكم على ذلك المجهول؛ ومثال ذلك: (زارع في القرية)، (صانع في المصنع)، (يدٌ متحركة). فهذه الجمل وأمثالها لا تفيد الإفادة الحقيقة المطلوبة؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ، أو عدم تخصيصه. وبعبارة أوضح نقول: لم تفد الجملة المتقدمة فائدة تامة لأن المبتدأ لم يكن فيها معيّناً ولا مخصصاً، وإنما كان منكراً تنكيراً تاماً.

وإذا كان الغرضُ من الكلام أن يفيد السامعَ فائدة تامة، امتنع أن يكون المبتدأ نكرة لأنها، في الغالب، تكون شائعة ومجهولة فلا يتحقق معها الغرض من الكلام.

لذلك وجب أن يكون المبتدأ معرفة إلا إذا كان وصفاً مشتقاً، فإنه يجب ان يكون نكرة؛ لأنه لا يحتاج، عندئذ، إلى خبر يُحكم به عليه، وإنما يحتاج إلى فاعل أو نائب فاعل -على حسب نوع الوصف- يغنيه عن الخبر[2]. فالمبتدأ، في هذه الحال

---

[1] - انظر ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله): شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 14، 1964، ج:1، رقم:2 من هامش ص:216

[2] - راجع قضية المطابقة وعدمها بين الوصف ومرفوعه.

يكون بمنزلة الفعل؛ أي يكون محكوماً به لا محكوماً عليه، لأن الفعل يُحكم به على الفاعل. و"الفعل في مرتبة النكرة"[1]، ولذلك لم يجب في الفاعل أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة لأن حكمه -وهو المعبر عنه بالفعل- متقدم عليه دائماً؛ فيَتَقَرَّرُ الحكم أولاً في ذهن السامع ثم يطلب له محكوماً عليه أيّاً كان. ومن هنا تعرف السِّرَّ في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه؛ نحو قولنا: (في الدار رجلٌ) -كما سَنُبيِّن بعد قليل-، فجاز في هذا المثال تنكير المبتدأ (رجل) لأن خبره الذي يتضمن الحكم جاء متقدماً عليه[2].

بناءً على ما تقدم نعلم أن المبتدأ يشترط فيه أن يكون معرفة، أو نكرة مخصوصة كَيْ يكون معلوماً لدى السامع، فيتحقق الغرض من الكلام المتمثل في المعنى المفهوم، والفائدة التي يحسن السكوت عليها. وعليه فالأمر كله يتركز حول إفادة الكلام الإفادة التامة.

لذلك فإن النكرة إذا أفادت الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ. وذلك في حالات معينة، وبشروط محددة. وقد عَدَّ النحاة المواضع التي تتحقق فيها تلك الشروط فبلغت زهاء أربعين موضعاً. ولا نذكر هنا كل المواضع التي تُسوِّغ الابتداء بالنكرة لأن بعضها يعود إلى بعض، وإنما نقتصر على أهمها وأكثرها استعمالاً وذلك على النحو الآتي:[3]

---

[1] - عباس حسن: النحو الوافي. دار المعارف، القاهرة، ط: 10، (د.ت). ج:1، رقم:3 من هامش ص:485

[2] - انظر ابن عقيل: المصدر السابق، ج:1، ص:216، 17

[3] - انظر شرح ابن عقيل: ج:1، ص:216، 217، وكذلك عباس حسن: النحو الوافي: ج:1، ص:486-488

1- أن يتقدم الخبر عليها (على المبتدأ النكرة)، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو قولك: (في الدار رجل)، و(عند زَيْدٍ نَمِرَة)[1]. فإن تقدم وهو غير جار ومجرور ولا ظرف لم يجز، نحو: (قائمٌ رجلٌ).

2- أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: (هل فَتًى فيكم؟) وقد بيَّنَّا هذا عند الكلام على المبتدأ الوصف، فراجع ذلك.

3- أن يتقدم عليها نفي، نحو: (ما خِلٌّ لنا). وقد أوضحنا هذا أيضاً.

4- أن تكون مخصصة بنَعْت، أو إضافة، أو غيرهما مما يفيد التخصيص؛ نحو: (نومٌ مبكرٌ أفضل من سَهَرٍ، ويقظةُ البكور أَنْفَعُ من نوم الضُّحى. وكذلك مثل قول العرب: أحسن الولاة من سعدت به رعيته، وأشقاهم من شقيت به.

و تكون النكرة مخصوصة أيضا إذا كانت مصغرةً، نحو:

رجُيْلٌ عندنا. وذلك لأن التصغير يقرب النكرة من التعريف.

وتكون النكرة مخصوصة إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: رَجُلاَ علمٍ يتحدثان.

وتكون مخصوصة إذا تعلق بها معمول، نحو: سعْيٌ في الخير جهادٌ.

فالجار والمجرور (في الخير) متعلق بـــ (سعْي)، لذلك جاز تنكيره. وكذلك إذا كانت عاملة في غيرها، نحو: منتقن عمله يشتهر اسمه.

6- أن تدل على تنويع وتقسيم؛ نحو قول امرئ القيس:

فأقبلت زَحْفاً على الركتين فثوبٌ لبسْتُ، وثوبٌ أجُرُّ

7- أن تدل على العموم؛ نحو: (كلٌّ محاسبٌ على عمله، وكلٌّ مسؤول عما يصدر منه). وكذلك مثل: "مَنْ عَمِلَ صالحاً فَلِنَفْسِه". وكذلك كل ما كان نحوه.

8- أن تكون دعاءً، نحو: (سلامٌ على آل ياسين)، و(شفاءٌ للمريض). بشرط أن يكون القصد من النكرة في مثل هاتين الجملتين هو الدعاء.

9- أن تكون جواباً؛ مثل: (ما الذي في الحقيبة؟ فتجيب: كتابٌ في الحقيبة).

1- نَمِرَة: ثوب مخطط يلبسه الأعراب.

10- أن تكون مصغرة، نحو: (رُجيلٌ عندنا)؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، وتقدير الجملة: رجلٌ حقيرٌ عندنا.

11- أن يقع قبلها واو الحال، كقول الشاعر:

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء، فمُذْ بَدَا مُحيَّاك أخْفَى ضوؤُه كل شَارِقِ

12- أن تقع بعد (لولا)، كقول الشاعر:

لولا اصطبار، لأودى كل ذي مِقةٍ[1] لما استقلَّت[2] مطاياهُنَّ للظَّعَنِ

ومعنى البيت أن صاحبه يقول: إنه صبر على سفَرِ أحبابه وتجلد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يَهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

13- أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط؛ وهي التي تسمى: (فاء الجزاء)؛ مثل: (مطالب الحياة كثيرة: إن تَيَسَّر بَعْضٌ فَبَعْضٌ لا يتيسَّر). والآمال لا تَنْفَدُ؛ إن أخفق واحدٌ فواحدٌ يتجدَّدُ.

14- أن تقع بعد (كم) الخبرية، نحو قول الفرزدق:

كم عَمَّةٍ لك يا جَرِيرُ وخالةٍ فَدْعَاءُ[3] قد حَلَبتْ عَلَيَّ عشاري

والجدير بالذكر هنا أن (كم) يجوز أن تكون استفهامية، ويجوز أن تكون خبرية. و(عمّة) يجوز فيها وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجرُّ فعلى أن (كم) خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) و(عمة) تمييزها وتمييز كم

1- مقة: حبٌّ وفعله: وَمَقَ يَمِقُ مِقةً. مثل: عِدَة وزِنَة. والتاء عوض عن فاء الكلمة المحذوفة وهي الواو.

2- استقلّت: نهضت وهمت بالمسير. والظعَن هو الرحيل والسفر.

3- الفَدْعَاء من الفَدَع وهو اعوجاج في المفاصل كأنها زالت عن أماكنها. والعِشار: جمع عُشَرَاء وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر.

الخبرية يكون مجروراً. وأما النصب فعلى أن (كم) استفهامية في محل رفع مبتدأ. وخبره جملة (حلبت) أيضاً. وكلمة (عمة) تمييز لها، وتمييز (كم) الاستفهامية يكون منصوباً. وأما الرفع فعلى أن (كم) خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بـ (حلبت) أو مفعول مطلق عامله (حلبت). وعلى ذلك تكون (عمة) مبتدأ و(لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة (قد حلبت) في محل رفع خبر. و(فَدْعَاء) صفة لـ (خالة). كما حذفت صفة لـ (عمة) مماثلة لها. وأصل الكلام: (كم عمة لك فدعاء وكم خالة لك فدعاء). فحذف من الأول (فدعاء) وأثبت (لك)، وحذف من الثاني (لك) وأثبت (فدعاء).

والشاهد في البيت وهو الذي يعنينا قوله: (عمةٌ) على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ، مع كونها نكرة لوقوعها بعد (كم) الخبرية.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون مسبوقة بلام الإبتداء. وهي لام مفتوحة، تفيد توكيد مضمون الجملة وإزالة الشك عن معناها المثبت. وهي تدخل على المبتدأ غالبا، مثل: لَرَجُلٌ فقيرٌ يعمل أنفع لبلاده من غنّي لا يعمل. ومثل: لَيَدٌ كَاسِبَةٌ خيرٌ من يَدٍ عَاطِلَة.

وتدخل على الخبر المتقدم على المبتدأ، نحو: لَصَادِقٌ أَنْتَ، ولَسَدِيدٌ رَأْيُكَ.

وتدخل على خبر إن المكسورة الهمزة المشددة النون، وعندئذ يسميها النحويون اللام المزحلقة؛ لأن أصلها أن تأتي في صدر الجملة، فلما دخلت (إنَّ) تزحلقت إلى ما بعد ذلك، ومثال ذلك: إنَّ الشتاء لفصل النشاط.

ويشترط النحاة لدخولها على خبر (إنَّ) شروطا.

هذه أهم المواضع التي يسميها النحويون مسوغات الابتداء بالنكرة، ولمن شاء المزيد من الاطلاع أن يعود إليها في مظانها.

أقسام الخبر

لقد مرّ بنا عند الكلام على المبتدأ أن الخبر هو اللفظ الذي يكمل معنى الجملة مع المبتدأ ويتمم معناها الأساسي. وعلينا الآن أن نقف مع الخبر –هذا الجزء الهام الذي يكمل معنى الجملة مع المبتدأ–، في محاولة لفهمه والإحاطة به أكثر.

فالخبر أنواع وإن شئت فقل أقسام ثلاثة: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

(أ) **الخبر المفرد**: هو ما ليس جملة ولا شبه جملة، أي هو كلمة واحدة، أو بمنزلة الكلمة الواحدة (يعني المركب المزجي والمركب العددي والمركب الإسنادي مثل أنتم أحد عشر). وهذا القسم من الخبر نوعان: جامد ومشتق[1].

1– فالجامد هو ما لم يؤخذ من غيره، والمراد هنا بالاسم هو الاسم المحض غير الوصف، أي ما كان عارياً من شبه الفعل؛ مثل الوصف المشتق، ومن معناه: مثل المصدر وهو في هذه الحالة لا يرفع ضميراً مستتراً فيه ولا ضميراً بارزاً، ولا اسماً ظاهراً. وهذا نحو الكلمات الآتية: رجل، زيد، نهر، يد. فهي إذا وقعت في الجملة خبراً لا تتحمل ضميراً يعود على المبتدأ، إلا إذا أوّل بمشتق؛ نحو: قلب الظالم حجرٌ. أي قاس، فالخبر بعد التأويل يحتمل ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ. أما قولك:

هذا زيدٌ – الشمس كرةٌ – الفرات نهرٌ.

فالخبر في هذه الأمثلة خال من ضمير مستتر، وغير رافع لضمير بارز أو اسم ظاهر بعده.

2– أما المشتق: وهو ما أخذ من غيره، أي الوصف المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ولما كانت هذه الصيغ تحمل معنى الفعل فإنها –إذا وقعت أخباراً– ترفع ضميراً مستتراً وجوباً، أو ضميراً بارزاً، أو اسماً ظاهراً

1 – انظر عباس حسن: النحو الوافي: ج:1، ص:461، 462

بعدها؛ نحو: الهرمُ مرتفع – الآثار غالية. فكلمة (مرتفع) فيها ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الهرم ويعرب توكيداً، وكذلك (غالية) فيها ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الآثار. وهذا الضمير يربط الخبر بالمبتدأ ربطاً معنوياً. وكذلك مثل: ما راغبٌ أنت في الظلم. فقد رفع الخبر المفرد المشتق ضميراً بارزاً بعده. ومثل: الورد فاتنٌ ألوانه. حيث رفع الخبر اسماً ظاهراً بعده.

أما المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل (في المعنى والعمل)، ولا يتأول به فلا يتحمل ضميراً: كاسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان: مثل مجلس، ومطعم، وموعد ومفتاح. فإذا وقعت أخباراً لا تتحمل ضمائر؛ نحو قول الشاعر:

الرفق يمنٌ، وخير القول أصدقُه وكثرة المزح مفتاحُ العداوات.

فكلمة (مفتاح) اسم آلة وقعت خبراً ولم تتحمل ضميراً مستتراً. هذا أهم ما يجب ذكره عن الخبر المفرد بنوعيه الجامد والمشتق، ولمن أراد المزيد مما يتعلق بهذه القضية أن يعود إليها في مظانها. فقد اقتصرنا على الأهم فقط.

(ب) الخبر الجملة: رأينا فيما مرّ بنا –عند الكلام على المبتدأ والخبر– أن هذين العنصرين (المبتدأ والخبر)، هما الركنان الأساسيان اللذان يتم بهما المعنى في الجملة الاسمية.

والخبر قد يكون لفظاً مفرداً، كما عرفنا أيضاً، وقد يكون جملةً اسمية كانت أو فعلية. فكل منهما قد تقع خبراً للمبتدأ. وقد اجتمع نوعا جملة الخبر في قول الشاعر:

البَغْيُ يصـــرعُ أهلَـــه والظلمُ مَرْتَعُهُ وخيـــمٌ

ففي الشطر الأول أخبر الشاعر عن المبتدأ، بجملة فعلية، وفي الشطر الثاني أخبر عنه بجملة اسمية.

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، في الأعم الأغلب. وهذا الرابط ضروري كي لا تقع جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ، فذلك يؤدي إلى تفكك الكلام وفساد التركيب؛ كما في مثل: محمدٌ يذهب علي.

والرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ أنواع نذكر منها ما اتفق عليه النحاة:

(1) الضمير: وهو أصل الروابط الموضوعية لمثل هذا الغرض وأقواها، سواء أكان ظاهراً أو مقدراً؛ نحو: (الزارع فضلُه كبير). (الأرض تتحرك).

وقد يكون الضمير العائد على المبتدأ محذوفاً للعلم به مع ملاحظته ونيته؛ مثل: (السمنُ منوان[1] بدرهم) أي منوان منه. وكذلك (الثوب الرائحةُ رائحةُ الزهر) أي الرائحة منه. وكذلك مثل: "كلٌّ وعد الله الحسنى"[2] أي كل وَعَدَهُ اللهُ الحسنى.

ويشترط في الضمير الرابط أن يكون مطابقاً للمبتدأ السابق له في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

(2) الإشارة إلى المبتدأ السابق: وهذا كما في قوله تعالى: "ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ"[3]. فاسم الإشارة مبتدأ ثان وما بعده خبر عنه وجملة (ذلك خير) خبر المبتدأ الأول (لباس التقوى).

(3) إعادة المبتدأ: أي تكرار المبتدإ بغرض التفخيم أو التهويل أو التحقير. والإعادة قد تكون بلفظه ومعناه معاً؛ نحو: "الحاقة ما الحاقة"[4]، حيث (ما) اسم استفهام مبتدأ ثان وما بعده خبر عنه والجملة منهما خبر المبتدأ الأول (الحاقة).

---

[1] - المنا: كيلٌ أو ميزان يساوي رِطْلين.

[2] - النساء/ 95

[3] - الأعراف/ 26

[4] - الحاقة/ 1

(4) أن يكون في جملة الخبر عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره، وهذا نحو: (أما إهمال الطالب فلا إهمال عندنا) وكذلك مثل: (زيدٌ نِعمَ الرجل). ففي المثال الأول الرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ هو العموم الذي في نفي الإهمال الذي يشمل الطالب وغيره. وكذلك في المثال الثاني فالرابط هو العموم الذي في لفظ الرجل الذي يشمل زيداً وغيره. فزيد مبتدأ، وجملة نِعمَ الرجلُ خبر.

(5) أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بالواو أو الفاء أو ثم مع اشتمال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ؛ فيكتفى في الجملتين بالرابط الذي في الثانية. مثل:

- الزارعُ نبتَ الزرع وتعهَّده.
- الطالب بدأت الدراسة واستعد لها.
- الصانع تيسرت أسباب الصناعة فأقبل غير متردد.
- القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره.

(6) أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه لدلالة الخبر عليه، وبقي فعل الشرط مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ؛ مثل: (الوالدُ يترك الأولاد الصباحَ إنْ حضر). و (الضيف يقف الحاضرون إنْ قدم).

هذه هي أشهر الروابط التي يجب أن تتضمنها جملة الخبر. ويجوز أن تستغني جملة الخبر عن الرابط إن كانت هي المبتدأ نفسه في المعنى، ومساوية له في مدلوله، بحيث يتضمن كل منهما المعنى والمدلول الذي يتضمنه الآخر تماماً. وهذا كأن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ما تقول؟ فيجيب: قولي: "الذليل مهين"، وكلامي: "الكرامة تأبى المهانة". فجملة الخبر في كل مثال هي المبتدأ نفسه في المعنى، فكلاهما يتضمن معنى الآخر ودلالته.

وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

ومفرداً يأتي، ويأتي جُملهْ حاويةً مَعْنى الذي سيقتْ لَهْ

وإنْ تكنْ إيَّاه معنىً اكْتَفَى بها: كنُطقي اللهُ حَسْبِي وكفَى

والمراد بهذا، أن الخبر قد يأتي مفرداً كما عرفناسابقاً، وقد يأتي جملة بشرط أن تحتوي معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له، أي الذي سيقت خبراً له. ويظهر هذا الاحتواء المعنوي بوجود ضمير يعود على المبتدأ ليتم المعنى المقصود، أو ما يخلفه. وأما إذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى والمدلول، فإنها لا يشترط فيها أن تكون حاوية للضمير العائد على المبتدأ، وقد شرحنا هذا بالأمثلة.

(جـ) **الخبر شبه الجملة**: هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر، وقبل أن نعرض للأحكام الخاصة به، يحسن بنا أن نعرف أولا أن المراد بشبه الجملة يتمثل في أمرين اثنين:

(1) **الظرف بنوعيه**: المكاني والزماني، والجار والمجرور أي حرف الجر الأصلي مع مجروره.

والخبر قد يكون ظرف زمان؛ نحو: الصوم يومَ الخميس. أو ظرف مكان؛ نحو قوله تعالى: "والركبُ أسفلَ منكم"[1]. وكذلك مثل قولك: الحديقةُ أمامَ البيت والنهرُ وراءَه.

فكلمة (يوم) في المثال الأول ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ. وكل من (أسفلَ)، و(أمامَ)، و(وراءَ) ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ.

---

[1] - الأنفال/ 42

وقد يكون الجار الأصلي مع مجروره خبراً للمبتدأ أيضاً، نحو: "الحمدُ للهِ"[1].

وكذلك مثل قول الشاعر:

للعيد يومٌ من الأيـــام منتظـــر والنَّاسُ فِي كُلِّ يومٍ منك- في عيدِ

فالجار مع مجروره في المثال الأول في محل رفع لأنه خبر المبتدأ، وكذلك (للعيد) في المثال الثاني في محل رفع خبر للمبتدأ.

ولكن يشترط في الظرف والجار والمجرور إذا وقع كل منهما خبراً أن يكون تاماً أي أن يحصل بالإخبار به فائدة ويتم به المعنى المطلوب بمجرد ذكره من غير لَبْسٍ، كما رأينا في الأمثلة المتقدمة. وأما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور ناقصاً، أي لا يتم به المعنى فلا يصح الإخبار به لعدم حصول الفائدة. وهذا كما في: (عليٌّ اليومَ) و(محمد بك). ففي هذين المثالين لا يعد الظرف ولا الجار والمجرور خبراً لعدم حصول الفائدة بهما[2].

وأما حيث تحصل الفائدة ويتم المعنى المطلوب فيصح الإخبار بهما ويعد حينئذ شبه الجملة هو الخبر بنفسه، في الرأي الأحسن، وليس الخبر هو المتعلق المحذوف كما قال بعض النحاة.

ويبقى في الأخير أن نشير إلى نوع الظرف التام الذي يصلح أن يكون خبراً. فقد علمنا أن الظرف نوعان: ظرف زمان وظرف مكان. والمبتدأ أيضاً نوعان؛ جثة (وهو ما يدرك بالحواس)، ومعنى (وهو ما يدرك بالعقل مثل علم، شرف، كَرَم،...)

فأما ظرف المكان فيصلح غالباً أن يقع خبراً عن المبتدأ الجثة وعن المبتدأ المعنى. فمثال الأول: (الكتاب أمامك)، ومثال الثاني: (العلم عندك)، (الحق معك).

---

[1] - الفاتحة/ 2

[2] - انظر عباس حسن: النحو الوافي: ج:1، ص:478

ولابد في ظرف المكان الواقع خبراً أن يكون خاصاً حتى تتم به الفائدة، فإذا كان عاماً لا يصح الإخبار به، فلا يصح : (العلمُ مكاناً)، أو (الكتاب مكاناً) لعدم الفائدة.

وأما ظرف الزمان فيصح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط، بشرط أن تتحقق الفائدة؛ كأن يكون الزمان خاصاً لا عاماً؛ مثل: السفر صباحاً، والراحة ليلاً. أما قولك مثلاً: السفرُ زماناً، فلا يصح لعدم الفائدة منه. ولا يصح أن يكون ظرف الزمان خبراً عن جثة إلا قليلاً، وذلك حين يفيد، فلا يصح الكتاب يوماً، لعدم الفائدة. ويصح أن نقول: (الهلال الليلة) إذ المراد يظهر الليلة، وكذلك: (القُطنُ صيفاً) أي يظهر صيفاً.

وخلاصة القول أن ظرف المكان التام يصلح -غالباً- الإخبار به عن المبتدأ بنوعيه: الجثة والمعنى. وأن ظرف الزمان التام يصلح -غالباً- خبراً للمبتدأ المعنى دون الجثة إلا إن أفاد. والإفادة تتحقق في الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً لا عاماً.

تأخير الخبر وتقديمه

علمنا مما تقدم، عند الكلام على تعريف المبتدأ وتنكيره، أن الأصل في الجملة الاسمية هو أن يتقدم المبتدأ على الخبر في الأعم الأغلب؛ حين يخلو التركيب مما يوجب تقديم الخبر. "وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف"[1]. وبتعبير آخر فالمبتدأ محكوم عليه، كما علمنا سابقا، والخبر حكم. ولذلك يجب بدأ الكلام بالمحكوم عليه، ثم ذكر الحكم. ومع ذلك فقد تتوارد على الجملة حالات يترتب عليها تقديم الخبر أو تأخيره. وللخبر من ناحية تأخيره عن المبتدأ أو تقديمه حالات ثلاث، هي: جواز التأخير والتقديم، ووجوب التأخير، ووجوب التقديم. وسنعرض بالتفصيل لكل من هذه الحالات:

الحالة الأولى: جواز تقديم الخبر وتأخيره

وهي الحالة التي يكون فيها الحرية للمتكلم في تأخير الخبر وتقديمه. وذلك يجوز ما لم يتوفر في التركيب أحد الشروط التي توجب التأخير أو التقديم، وذلك نحو قولنا: نِعْمَ القائدُ خالدٌ.

خالدٌ نعم القائدُ.

حيث يجوز في مخصوص المدح هنا (خالد) أن يؤخر، كما في المثال الأول، ويعرب مبتدأً خبره الجملة الفعلية قبله. كما يجوز تقديمه كما في المثال الثاني، ويعرب مبتدأ.

الحالة الثانية: وجوب تأخير الخبر

يجب تأخير الخبر في مواضع أشهرها خمسة:

(1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج:1، ص:226

1/ حين يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ. ومثال ذلك: (أستاذي رائدي في العلم)، و(مكافح أمين جندي مجهول)، و(زيد أخوك). ففي هذه الأمثلة يجب تأخير الخبر لأن تقديمه يوقع في لبس، لعدم وجود قرينة تميزه من المبتدأ، فيلتبس المحكوم به بالمحكوم عليه، فيضيع الغرض من الكلام. أما إن وجد ما يميز الخبر من المبتدأ، فإنه يجوز تقديمه، ومثال ذلك قولك: أبو يوسف أبو حنيفة، حيث يجوز تقديم الخبر (أبو حنيفة) على المبتدأ لأن المراد هنا هو تشبيه (أبي يوسف)[1] بـ (أبي حنيفة) الإمام المشهور، لاتشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف[2].

ومما يجوز فيه تقديم الخبر عند تساويه مع المبتدأ في التعريف والتنكير، لوجود قرينة تميزه، قولك: أبي أخي في الشفقة والحنان. فقد جاز تقديم الخبر (أبي) على المبتدأ (أخي)، لأن المراد هو الحكم على الأخ بأنه في مرتبة الأب في الشفقة والحنان، لا العكس. ومن هذا القبيل أيضاً قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

حيث جاز للشاعر تقديم الخبر (بنونا) وهو معرفة، على المبتدأ (بنو أبنائنا) وهو معرفة أيضاً، لأن المراد هو الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على أبنائهم بأنهم كبني أبنائهم، لأن ذلك يفسد المعنى[3].

[1] - أي رجل من الناس اسمه أبو يوسف.

[2] - انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل ، ج:1، ص:233

[3] - انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج:1، ص:233، 234

2/ أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، ومثال ذلك: الكواكبُ تتحرك. فـ (تتحرك) جملة فعلية مضارعية في محل رفع خبر المبتدأ (الكواكب). وجملة الخبر تشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ. ولو قدمنا الخبر فقلنا تتحرك الكواكب، لصارت الجملة فعلية وخرجت عما نحن فيه.

أما إذا كان الفاعل في جملة الخبر ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً، فإنه يجوز تقديم الخبر؛ فنقول في المثال السابق: تتحرك كواكبها السماء. فتعرب جملة (تتحرك كواكبها) خبراً مقدماً رغم اشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ (السماء)، إلا أنه يعود على متأخر لفظاً فقط لأن (السماء) وردت متأخرة لفظاً دون الترتيب الإعرابي المسمى: الرتبة. لأن الضمير لا يعود على متأخر لَفْظاً ورتبةً. والمراد بالرتبة هنا هوالترتيب الإعرابي؛ على أساس أن بعض عناصر الجملة له الأسبقية على غيره. فالفعل يسبق الفاعل، والفاعل يسبق المفعول، والمبتدأ يسبق الخبر، والمضاف يسبق المضاف إليه... وهكذا[1] . لذلك إذا أردنا إعادة ترتيب الجملة السابقة حسب هذا الأصل، قلنا: السماء تتحرك كواكبها. فيقع المبتدأ في مكانه الأصلي في صدر الجملة.

3/ أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الجملة كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، و(ما) التعجبية، و(كم) الخبرية؛ وأمثلة ذلك:

- مَنْ فَعَلَ هذا؟
- مَنْ يذاكرْ ينجحْ.
- ما أجملَ السماءَ!
- كمْ مريضٍ شفاه الله.

[1] - انظر عباس حسن: النحو الوافي: ج:1، ص: 494

حيث ورد المبتدأ اسم استفهام في المثال الأول، واسم شرط في الثاني، و(ما) التعجبية في الثالث، و(كم) الخبرية في الرابع. وهذه الأسماء كلها تستحق الصدارة في جملتها، ولذلك وجب تأخير الخبر فيها جميعاً.

4/ من المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر أن يكون المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، مثل: لزيدٌ قائمٌ. فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، لأن لام الابتداء تستحق الصدارة فلا يتقدم عليها الخبر. فلا يصح أن نقول: قائمٌ لزيدٌ.

5/ أن يكون المبتدأ محصوراً فيه الخبر بإنما، أو إلا، ومثال ذلك: (إنما محمد رسول)، و(ما محمد إلا رسول). فالخبر في هذين المثالين (رسول) متأخر عن المبتدأ (محمد). وذلك لأن المبتدأ محصور في الخبر، أي مقصور عليه؛ (فمحمد) رسول لا غير، أي ليس شاعراً، ولا كاهناً، ولا كاذباً، ولا مجنوناً. وقد أشار ابن مالك إلى كل هذا بقوله:[1]

فَامنعْهُ حين يستوي الجزآن: عُرْفاً، ونُكْراً، عادمي بَيَانِ
كذا إذا ما الفعل كان الخَبَرَا أو قُصِدَ استعمالُه مُنْحَصِرَا
أو كان مُسنَداً: لِذي لام ابتدَا أو لازم الصدر، كَمَنْ لي منجِدَا

فقد ذكر في هذه الأبيات خمسة مواضع من المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر. وقد سبق شرحها بالأمثلة التوضيحية.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم الخبر: يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

1/ أن يكون المبتدأ نكرة محضة[2]، لا مُسوِّغ للابتداء به إلا تقديم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، مثل: (عندك رجل)، و(في الدار امرأة). فلا يصح: (رجل عندك).

[1] - انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج:1، ص:231

[2] - هي التي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، مثل كلمة (رجل) فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم دون

ولا (امرأة في الدار)، لأن المبتدأ نكرة محضة لا مسوغ للابتداء بها. فإن كان للنكرة مسوغ جاز تقديم الخبر وتأخيره[1]، ومثال ذلك: (كتاب جميل عندك)، و(قلم نفيس على المكتب)، فيصح فيهما: (عندك كتاب جميل)، و(على المكتب قلم نفيس).

2/ أن يكون الخبر من الأسماء التي تستحق الصدارة؛ كأسماء الاستفهام، نحو: (أينَ بيتُك؟)، و(متى السفر؟)، فاسم الاستفهام في المثالين مبني في محل رفع خبر متقدم وجوباً. فلا يصح: (بيتك أين؟)، ولا (السفرُ متى؟)؛ لأن اسم الاستفهام له حق الصدارة في الجملة.

3/ أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الحديقة صاحبها. فالمبتدأ في المثال هو (صاحبها)، وفيه ضمير يعود على الحديقة، وهي جزء من الخبر. فلا يصح تأخير الخبر؛ كي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، فلا يقال: صاحبها في الحديقة. ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر[2]:

أهابكِ إجلالاً، ما بكِ قدرةٌ عليَّ، ولكن مِلْءُ عينٍ حبيبُها

معنى البيت أن الشاعر يقول أخافُكِ لا لاقتدارك عليَّ، ولكن إعظاماً لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة.

والذي يعنينا فيه هو موضع الشاهد؛ فقد قدم الشاعرُ الخبر (ملءُ عينٍ) على المبتدأ وجوباً. وذلك لأن المبتدأ (حبيبها)، قد اتصل به ضمير يعود على جزء من الخبر وهو المضاف إليه (عين). فلو قدم المبتدأ على الخبر لعاد الضمير إذن على متأخر لفظاً

ـــ بعض، عكس قولنا: (رجل صالح) فإنها نكرة غير محضة؛ لأنها مقيدة، فصارت كلمة رجل أقل إبهاماً وشيوعاً.

[1] ـ انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج:1، ص:240، كذلك عباس حسن: النحو الوافي: ج:1، ص: 501.

[2] ـ هذا البيت منسوب إلى مجنون بني عامر.

متقدم لفظاً متأخر رتبة

ورتبة، وهذا غير جائز، وبتقديم الخبر يصبح الضمير عائدا على متأخر لفظا، حسب ما جرى عليه كلام العرب.

4/ أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإلا، أو إنما:

إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ بإلا، أو بإنما وجب تقديمه حتى يتحقق الغرض من الكلام، نحو قولك: إنما في البيت زيدٌ. ففي هذا المثال حصرت الوجود في (زيد)، ولو أخرت الخبر لفسد المعنى وضاع الغرض من الحصر. ومثل ذلك قولنا: مَا لَنَا إلا اتباع أحمد. حيث قدمنا الخبر الجار والمجرور (لنا) على المبتدأ (اتباع أحمد) وجوباً؛ كي يستقيم المعنى الذي أردناه من قصر اتباعنا على أحمد وحده دون غيره. فلو قدمنا المبتدأ وأخرنا الخبر لفسد معنى الحصر الذي أردناه.

هذه المواضع الأربعة هي أشهر المواضع التي يتقدم فيها الخبر وجوباً على المبتدأ. وتوجد مواضع أخرى أقلّ أهمية منها، أحببت أن أتركها لاجتهاد الطالب الذي يرغب في حب الاطلاع وزيادة المعرفة، ليتدرب بنفسه على البحث في مصادر اللغة عن القضايا التي تهمه.